تحرك عاجل

تأجيل محاكمة نبيل رجب حتى 5 سبتمبر/أيلول

مثُل سجين الرأي نبيل رجب، في 2 أغسطس/آب، أمام "المحكمة الجنائية العليا". وتقرر تأجيل محاكمته حتى 5 سبتمبر/أيلول، ومواصلة اعتقاله، وصدر أمر بتحويله لإجراء فحوص طبية. ورُفض طلب محامييه مرة أخرى الإفراج عنه بكفالة.

ففي 2 أغسطس/آب، مثُل المدافع البحريني عن حقوق الإنسان **نبيل رجب** أمام "المحكمة الجنائية العليا"، بالعاصمة البحرينية، المنامة. وطلب محاموه الإفراج عنه بالكفالة بسبب: عدم كفاية الأدلة ضده؛ واستمرار اعتقاله في مركز شرطة الرفاع الغربي، جنوب المنامة، عوضاً عن سجن عادي؛ ومجدداً لأسباب صحية. ورفض القاضي طلب الإفراج، ولكنه أحاله إلى مرفق طبي تابع للسجن لإجراء فحوصات طبية. وأجلت جلسة المحاكمة حتى 5 سبتمبر/أيلول، بسبب غياب القاضي المعين لنظر قضيته عن الجلسة.

في 12 يوليو/تموز 2016، بدأت محاكمة نبيل رجب بتهم "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة في وقت الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية". وقد نفى كل التهم الموجهة إليه، التي انبثقت جميعاً عن تعليقات نشرها على "تويتر" وتعليقات أعاد نشرها على موقع التواصل الاجتماعي تتعلق بالحرب في اليمن، وأخرى بالعلاقة مع مزاعم التعذيب في "سجن جوّ" عقب أعمال الشغب التي وقعت في السجن، في مارس/آذار 2015.

عندما تم القبض عليه وأخضع للتحقيق في أبريل/نيسان 2015، قال محاموه إنه لم تُذ كر تهمة "إهانة دولة أجنبية"، طبقاً للمادة 215 من "قانون العقوبات البحريني"، التي تنص على الحكم بالسجن سنتين على مرتكبيها. ورفضت المحكمة طلبهم الإفراج عن نبيل رجب بكفالة لدواعٍ طبية، ورَفع الحظر المفروض على سفره منذ 13 يوليو/تموز 2015.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط لكونه سجين رأي محتجزاً بصورة حصرية لممارسته السلمية حقه في حرية التعبير؛
- دعوتها إلى ضمان تلقيه كل عناية طبية يحتاجها طالما ظل محتجزاً، وحمايته من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- ودعوتها إلى رفع الحظر المفروض على سفره؛
- وحثها على احترام حقه في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تجرِّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 سبتمبر/أيلول 2016 إلى الجهات التالية:

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

الملك

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة
البحرين
فاكس رقم: 4587 1766 973+
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13،
المنامة، البحرين
فاكس رقم: 2661 1723 973+
عنوان البريد الإلكتروني:
. info@interior.gov.bh

ونسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس رقم: 1284 1753 973+ .
البريد الإلكتروني:
http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الحادي عشر للتحرك العاجل رقم: 14/249. ولمزيد من المعلومات: https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4451/2016/en/

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة نبيل رجب حتى 5 سبتمبر/أيلول

معلومات إضافية

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان". وقد قضى مدة حكم بالسجن سنتين فيما سبق، في "سجن جو"، بتهم المشاركة في "تجمع غير مشروع"، و"الإخلال بالنظام العام" و"الدعوة إلى المشاركة في مظاهرات والمشاركة فيها" في العاصمة، المنامة، "دون إبلاغ مسبق"، ما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2012. وأفرج عنه في مايو/أيار 2014. وكان قد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات قبل ذلك، في 16 أغسطس/آب 2012، خفِّضت في مرحلة الاستئناف إلى سنتين في 11 ديسمبر/كانون الأول 2012. وأخلي سبيله في مايو/أيار 2014، ولكن صدر بحقه قرار بالمنع من السفر، في نوفمبر/تشرين الثاني من السنة نفسها.

وفي 20 يناير/كانون الثاني 2015، حكم عليه بالسجن ستة أشهر بسبب "إهانته العلنية لمؤسسات رسمية"، بموجب المادة 216 من "قانون العقوبات" البحريني، لنشره تغريدتين على "تويتر"، في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتبرتا مهينتين لوزارتي الدفاع والداخلية. ورفضت "محكمة الاستئناف العليا الجنائية"، في 14 مايو/أيار من تلك السنة، استئنافه الحكم. وقبض على نبيل رجب من بيته في 2 أبريل/نيسان واقتيد إلى "الإدارة العامة للمباحث الجنائية"، حيث أخضع للاستجواب حول تعليقات زُعم أنه نشرها أو أعاد نشرها على "تويتر" بشأن حرب اليمن وحوادث في "سجن جو" وقعت عقب إضراب في السجن، في 10 مارس/آذار. وبعد اعتقاله بفترة وجيزة، قالت وزارة الداخلية إنه قد قبض عليه لنشره "رسالة من شأنها تحريض الآخرين وتهديد السلم" و"إهانة هيئة نظامية". واتهم بموجب المادتين 216 و133 من "قانون العقوبات" البحريني، وجددت النيابة العامة فترة توقيفه عدة مرات حتى 14 مايو/أيار، عندما أصدرت المحكمة قراراً بسجنه لستة أشهر. وأفرج عنه مساء 13 يوليو/ تموز بموجب عفو ملكي، لأسباب صحية. وفي أغسطس/آب 2015، رفع الحظر المفروض على سفره منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ولكن ليعلم محاموه فيما بعد أن حظراً جديداً على سفره قد فرض في 13 يوليو/تموز 2015.

وأعيد اعتقال نبيل رجب من بيته في قرية بني جمرة، إلى الغرب من العاصمة، المنامة، في 13 يونيو/حزيران، على أيدي 15 رجل شرطة بملابس مدنية، وذلك عقب تطويق الحي من قبل شرطة الشغب حوالي الساعة 5 فجراً. وأبرز هؤلاء مذكرة تفتيش للمنزل، وأخرى بالقبض عليه ونقله إلى "الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية"، دون إبداء الأسباب. وصودر هاتفه النقال وجهاز حاسوبه، واقتيد إلى مركز شرطة الرفاع الشرقي، جنوب المنامة، حيث سمح له بالاتصال بعائلته. وفي 14 يونيو/ حزيران، أخذ نبيل رجب إلى "النيابة العامة"، حيث وجهت إليه، بحضور محاميه، تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها"، وصدر أمر بتوقيفه لسبعة أيام على ذمة التحقيق. وعندما زارته أسرته نحو الساعة 9 صباحاً، أبلغهم بأنه كان محتجزاً في الحبس الانفرادي، بخلاف الموقوفين الآخرين، الذين كانوا محتجزين في زنازين جماعية. وفي 21 يونيو/حزيران، مُددت فترة توقيف نبيل رجب لثمانية أيام أخرى، وفي 26 يونيو/حزيران، أبلغ بأنه سوف يواجه محاكمة جديدة أمام "المحكمة الجنائية العليا"، في 12

يوليو/تموز، بسبب التعليقات والتغريدات التي أعاد نشرها على "تويتر" في مارس/آذار 2015. ونقل إلى مركز شرطة الرفاع الغربي في 23 يونيو/حزيران. وعقب إصابته باضطراب في دقات القلب، في 27 يونيو/حزيران، نقل في سيارة إسعاف إلى "مستشفى وزارة الداخلية" في القلعة، ثم إلى "وحدة العناية القلبية" في "مستشفى قوات دفاع البحرين". وكان قبل ذلك بيوم واحد قد اشتكى إلى زوجته من ارتفاع ضغط الدم عنده ومن طنين في أذنيه. وأعيد إلى السجن في 29 يونيو/حزيران. وبدأت محاكمته الجديدة في 12 يوليو/تموز، بعد إضافة تهمة جديدة إلى التهم السابقة، وهي "إهانة دولة أجنبية".

إن البحرين تشهد تصاعداً مطرداً لحملة القمع للحق في حرية التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. فمنذ 12 يونيو/حزيران 2016، منع ما لا يقل عن 19 شخصاً من مغادرة البحرين. وكانت بين هؤلاء مجموعة من خمسة ناشطين، بينهم سجين رأي سابق، كانوا في طريقهم إلى حضور جلسات الدورة 32 "لمجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة في جنيف. بينما صدر"، في 14 يونيو/حزيران، قرار بتعليق أنشطة حزب المعارضة الرئيسي في البلاد، "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" وبتجريد مرشدها الروحي، آية الله عيسى قاسم، من جنسيته، في 20 يونيو/حزيران.

لمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى: *البحرين: على السلطات وقف حملتها عقب أسبوع من القمع الشرس لحقوق الإنسان* (رقم الوثيقة: MDE 11/4346/2016، 22 يونيو/حزيران 2016،
(https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4312/2016/en/

الاسم: نبيل رجب
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/249، رقم الوثيقة (MDE 11/4600/2016)، الصادر بتاريخ 3 أغسطس/آب 2016.